بعد شهرين من إعداده:

مجموعة عائلات المفقودين تطالب بنشر تقرير قسنطيني

دعت مجموعة عائلات المفقودين، و«أس أو. أس» مفقودين الى نشر التقرير الذي اعدته لجنة قسنطيني منذ شهرين لكشف الحقيقة الكاملة واطلاع الرأي العام بمضمون هذا الملف الحساس الذي اسال الكثير من الحبر وظل مادة اعلامية يتصدر اولى صفحات اليوميات مدة طويلة. ولم يتوقف الجدل حوله طارحا تساؤلات دون اجوبة.

وذكرت المجموعة التي تتخذ باريس مقرا لها، انها انتظرت طويلا، وتتطلع لمعرفة ما تضمنه تقرير اللجنة الخاصة للمفقودين التي عملت طيلة 18 اشهرا لكشف ما توصلت اليه، بعد تحريات صعبة احيانا، وحوارات مع عائلات المفقودين مناشدة رئيس الجمهورية بنشره.

وحسب مجموعة العائلات، فان معرفة مضمون التقرير حول المفقودين، يعد حقا اوليا لا يمكن التفريط فيه، وليس مزايا تبحث عنها في وقت يطبق صمت مخيف عن مصير هذه الشريحة التي افرزتها تراجيديا العشرية الحمراء التي كان وقعها السلبي كبيرا على المجتمع ومؤسسات الدولة واكبر تساؤل تطرحه مجموعة العائلات ماهي الحلول المقترحة لالاف امهات ونساء المفقودين وكيفية ضمد الجرح العميق.

وانتقدت المجموعة اقصائها من تشكيلة لجنة المفقودين المنشأة في سبتمبر 2003، و كذا في عملها، مضيفة انها تتجاهل كيفية تقديم اقتراحات حلول لتعقيدات قائمة حادة وتسوية المسألة الساخنة بحكم طبيعتها وخصوصيتها.

ورأت المجموعة في بيان اصدرته امس ان لجنة المفقودين اقصتها من الحوار، ولم تتصل بأي من هيئات الدفاع عن قضيتها بالجزائر، مكتفية بالبحث عن الحلول الممكنة لطي صفحة المأساة، والقبول بالتعويضات التي يقرها الرئيس بوتفليقة دون سواه، باعتبار صاحب الصلاحية الدستورية.

وكان فاروق قسنطيني رئيس اللجنة قد اعطى موقفا مغايرا، مؤكدا انه عمل في شفافية وانفتاح دون اقصاء احد واكد قسنطيني ان اللجنة عملت في جو هادىء، اعطيت لها صلاحيات للبحث في ملف المفقودين، وكشف خباياه واقتراح الحلول الممكنة.

وقال ان القضية تعالج من عدة جوانب قضائية واخلاقية ورد الاعتبار لهذه الشريحة لكن هذه الحقيقة ترفضها بعض الجمعيات التي تدير ظهرها للعدالة. وتطالب بلجنة اخرى لمحاكمة المتورطين في القضية.

وقد حاورت اللجنة اكثر من 6 آلاف عائلة في الصائفة الماضية، وذهبت لاخر للتحري في حالات المفقودين، و الشكاوى المرفوعة.. وطرحت عليهم السؤال البسيط حول ما اذا تقبل بالتعويض .. وكانت الاجابة حسب قسنطيني ان 77 في المائة من العائلات، وافقت كتابيا بهذا الخيار لكن بشروط كشف الحقيقة اولا. ويعارض قسنطيني ما يروج من قبل بعض جمعيات عائلات المفقودين. بأن اللجنة تريد شراء صمتها وطي الجرح قائلا ان الآلية التي عملت في جو مشحون احيانا، رأت في حل المعضلة في اطار تضامن وطني وطي صفحة اليمة من المأساة افرزت 6146 مفقود يتوجب تسويتها بهدوء دون تشنج وحسابات سياسية وحتى لاتبقى المأساة «ورقة سياسية» تستعمل لابقاء الجرح ينزف والبلاد رهينة الازمة الى يوم الدين.

فنيدس بن بنة

Echaab 02.06.2005